

وتابعه عليه الانباري في شرحه له واقتضاه كلام الاسدي وابن الحاجب في مسألة
 لا اكلت ونوي تخصيصه **اذا علمت ذلك** فمن فروع المسئلة ما اذا قال ان
 ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين متتابعين فانها تطلق بالاول ثم ان
 كان في بطن واحد بان كان بينهما دون ستة اشهر فتتضمن عدتها بالثاني
 ولا تنكر الطلاق كذا اجزم به الراجعي **ومنها** اذا قال ان كان ما في بطنك
 ذكر فانت طالق طلقة وان كان انثى فانت طالق طلقتين فولدت ذكرين
 وانثيين فقبل لا تطلق لان مقتضى التنكير التوحيد والاصح وقوع الطلاق
 جملة لذلك على الجنس كذا علقه الراجعي والتليل بما ذكرناه وهو عومرا
 اصح واوفي بالتاعدة **مسئلة** المتكررة في سياق الاثبات ان كانت للامتنان
 عمت كاذمة جماعة منهم القاضي ابو الطيب في اوائل تعليقه كقوله تعالى فيهما
 فاكمة وتخل ورمان ووجهه ان الامتنان بالجنتين كبير معنى **اذا علمت ذلك**
 فمن فروع الاستدلال على طهورية كل ماء سواء نزل من السماء او نبع من
 الارض بقوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به **مسئلة** فان لم
 تكن التكررة المثبتة للامتنان فانها لا تتم وذكر في المحصول كلاما يوم خلاف
 هذا فقال الربان وقت في الخبر نحو جاء رجل فانها لا تتم وان وقت في الامر
 نحو اعترفت به عمت عند الاكثرين بدليل الخروج عن العمدة باعتناق منشاء
 هذا الكلام وقد علم منه انه ليس المراد منها عموم الشمول وح قيلون الخلف
 انما هو في اطلاق اللفظ ووجه كونها لا تتم في الخبر ان الواقع شخص ولكن
 التمسس عدليا بخلاف الامر **اذا علمت ذلك** فمن فروع المسئلة اذا قال بع
 عبد امن عبدي ونحو ذلك فانه يصح ولا يزيد على واحد وكذلك في الكفارة
 لو قال اعزمت رابة فقال خذ رابة من اصطلي فهو كالمقالة بخلاف عقد
 البيع والاجارة والدية ونحوها لا يصح للبرائة **ومنها** في الوصية ولتقدم
 عليه انه لو وصى اليه في شئ معين كغناء الدين او تنفيذ الوصايا وغيرها
 اقتصر عليه ولو قال او وصيت لك في امر اطفا لي او قال اقتلك متامس في امر
 اطفا لي فالاصح صحة هذه الوصية وقيل لا فان صح الاستفاد حفظه الرجم
 وكذا

مع العموم كذا في المصدر بالرفع الواو عده من القائلين لم يكن في الامتنان

وكذا التصرف فيه في الاصح فلو اقتصر على قوله او وصيت اليك يصح قطعا لان او وصيت
 توكرة وقع في سياق الاثبات اذا الافعال كلها تكرار وح فلا تمنع وايضا فلا يندرج تحت
 مع الوصية بالمال ايض ويحجه ان يكون قوله جعلتك وصي كقوله او وصيت اليك
 وما ذكره الفقهاء في هذه المسائل يخالف ما قاله اصحاب علم البيان ان حذف المفعول
 يؤذن بالتعظيم **ومنها** اذا قال انت طالق يوما ويوما الا قال الراجعي فيقع عليه
 طلقة واحدة لما ذكرناه وقال البوسنجي المنجوم منه وقوع التلحق ثلاث طلقات
 متفرقة اخرها في اليوم الخامس **مسئلة** اذا امر جماعة بصيغة جمع كقوله الرموز يا
 دل ذلك على الاستفراق حتى يتوجه الامر الى كل واحد بخصوصه كذا ذكره في
 المحصول ويتفرع على ما ذكرناه اذا قال مثلا لعبيده او وكلاهما اعطوا زيدا
 مما في ايديكم عشرة ان كل واحد ما مور باعطاء شئ ومقتضى كلامه ايض امر
 كل واحد بشرة غير ما يعطيه صاحبه وفيه نظر **مسئلة** المفرد المحلى بال
 والمضاد للعموم على الراجح اما المعرف بال نقله الاسدي عن الشافعي والاكثرين
 ونقله الامام فخر الدين عن الفقهاء والمبرور ثم اختار وقوعه ومقتضى كلامه
 عكسه والصواب الاول فقد نص عليه الشافعي في الرسالة وفي البويطي **واما**
المفرد المضاد ففي المحصول ومختصاته في انشاء الاستدلال على كون الامر
 للوجوب انه يعم ونقله القرافي عن الروضة في الاصول وصحة ابن الحاجب
 والبيضاوي في التسمين جميعا **اذا علمت ذلك** فللتاعدة فروع **احدها** اذا
 اوصى بالثلث لولد زيد وكان له اولاد اخذوا كلهم ذكره الروباني في البحر وغيره
الثاني اذا قال والله لأشربن ماء هذه الاودية او العجب لم يبر الا بشر الجميع
 وان حلف انه لا يشربه لم يحث بشر بعبثه وكذا الحكم نيبا واثباتا فيما
 لا يمكن شربه عادة كالبحر والنهر والبيء العظيم على الصحيح وقيل لا بل يحل
 على البعض ومثله لو حلف لا يأكل خبز الكوفة او بغداد لم يحث ببعضه ذكره
 الراجعي **الثالث** اذا قال مثلا وليتك الحمة كل يوم السبت تمامها في تلك الايام
 كلها ولا اشكال وان لم يات بكل بل قال مثلا يوم السبت فانه لا يعم بل يحتمل
 على السبت الاول خاصة حتى لو لم يحتم فيه فلا يحكم في السبت الذي يليه